الشريف في شرح ما ذكر على معنى ان شيئا منهما ليس نفس تلك الماهية ولا داخلا فيها لا على
معنى انها ليست متصفة بشيء منهما فانما يستحيل خلوها عن المتقابلات اذ لا بد لها من
الاتصاف بواحد من المتناقضين تفسير للكلام بغير معناه وتنزيل له على غير معناه ومبناه لـ
الغفول عن عدم الاستحالة في خلو الماهية عن المتناقضين في مرتبة معينة واعلم ان ارباب الحكمة
قد عبروا في كتبهم عن حالة خلو الماهية عن الوجود والعدم في درجة اصالتهما ومرتبة موضوعيتها
لكونهما نفيا صرفا وسلبا محضا بالليسية واشاروا الى تمامها شأن ذاتي لها بغير استفادة لزوم جعل الامر
الذي عن الذات قبل الامر الذي ليس عن الذات انتهى ولعدم التنبه على ان مرادهم من الليس هو
ما وراء العدم لا العدم نفسه ولا ما يصدق عليه كيف ونفيه ايضا معتبر فيه وان كون الليس
المذكور وما يجري مجراه وهو اللاوجود عن ذات الممكن لا يستلزم احتياجه لذاته باحد
الطرفين اعترض عليهم تارة بان الممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه ان يستحق اللاوجود بل
اللاوجود فان المستحق للاوجود وهو الممتنع واخرى بان المعلول ليس له في نفسه ان يكون
معدوما كما انه ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه في كلا طرفي الوجود و
العدم الى العلة وانت بعد ما وقفت على ما قدمناه لك عرفت ان دابرة الاعتراضين
على الفهم لا على المفهوم ثم انه قد انكشف لك من البيان السابق عليه شيء آخر وهو ان ما ذكر
في الحدوث الذاتي من مسبوقية الوجود ليست مسبوقية بالعدم قال الشيخ في الشفا
للمعلول في نفسه ان يكون ليس وله عن علته ان يكون ايس اي موجودا والذي يكون للشيء
في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي يكون له عن غيره فيكون كل معلول
ايسا بعد ليس بعدية بالذات وقال في النجاة يكون له عن غيره فيكون لكل معلول في
ذاته اولا انه ليس ثم عن علته وثانيا انه ايس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيدا لكون

من الغنى حيث قالوا عن ذاته انه يكون ليس وعن علته ان يكون
ايس قال العصام ارى بعض الفاضل في الفصوص الماهية المعلولة
لها عن ذاتها ان ليست ولها عن غيرها

الوجود من غيره بعد ما له في ذاته ان لا يكون موجودا فيكون كل معلول محدثا في ذاته
وان كان شاملا في جميع الزمان موجودا مستفيدا لذلك الوجود عن موجده فهو محدث
او ان وجوده بعدية بالذات انتهى كلامه واتضح لذلك منه ان صاحب المواقف اصاب
في قوله لا وجوده اي لا وجود الممكن يتقدم على وجوده بالذات وهو الحدوث الذاتي وان لم
يصب في تفريعه على ما قدم من ان الممكن لذاته غير مقتض للوجود ولغيره مقتض له وما
بالذات مقدم على ما بالغير اذ موجب ما قدمه تقدم لا اقتضاء الممكن لذاته الوجود على اقتضائه
اياه بالغير بالذات واين هذا مما ذكره في موضع التفريع من تقدم لا وجوده على وجوده بالذات
وانما تفرعه على ما قدمناه لك فتدبر وان الفاضل الشريف اخطأ في تفسير اللاوجود بالعدم
ثم في قوله وهو تقدم العدم على الوجود بالذات هو الحدوث الذاتي ولخفاء الحال
عليه في هذا المقام قال ويظهر من هذا الكلام ان الحدوث الذاتي عندهم هو مسبوقية
الوجود بالعدم ايضا كالحدوث الزماني الا ان السبق في الذاتي بالذات وفي الزماني
بالزمان وصرح بذلك بعض الفضلاء لكنه مشكل جدا فان العدم لا تقدم له بالذات على
الوجود والا كان علة له او لعلته ولا يتصور ذلك في الممكنات المستمر الوجود في الازل
عندهم مع كونهما محدثة حدوثا ذاتيا فان منشأ ما ذكره عدم الوجود الفرق بين الليس و
العدم فان قلت ان مسبوقية الايس بالليس تتفرع على زيادة الوجود على الماهية بانه
لا بد لها من رتبة الموضوعية للوجود وهي في تلك المرتبة عارية منه على ما نبهت عليه في اوائل هذه
الرسالة ولا دخل فيه لكون احدهما بالذات والآخر بالغير فما وجه تمسك الشيخ بهذه المقدمة في
بيان المسبوقية المذكورة قلت بل له دخل تام في المطلب المذكور فانه لم يثبت ان الليس بالذات
بالذات والايس بالغير وان ما بالذات سابق على ما بالغير سبقا بالذات لا يثبت مسبوقية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)